قرار محكمة النقض

رقم 1/208

الصادر بتاريخ 15 مارس 2018

في الملف الإداري رقم 2017/2/4/4639

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على المقال المرفوع بتاريخ 2017/01/11من طرف الطالب المذكور أعلاه، الرامي إلى إيقاف تنفيذ القرار رقم 733 الصادر عن محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط بتاريخ 2017/02/14 في الملف عدد 2017/7208/25 .

وبناء على الأوراق الأخرى المدلى بها في الملف.

وبناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 شتنبر 1974.

وبناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر في 2018/03/01.

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 2018/03/15.

وبناء على المناداة على الطرفين ومن ينوب عنهما وعدم حضورهم.

المملكة المغربية
المجلس الأعلى للسلطة القضائية
محكمة النقض

وبعد تلاوة المستشارة المقررة السيدة سلوى القاسمي الفهري تقريرها في هذه الجلسة والاستماع إلى مستنتجات المحامي العام السيد حسن تايب.

وبعد المداولة طبقا للقانون:

بناء على مقتضيات الفصل 361 من قانون المسطرة المدنية التي تنص على انه: "...يمكن علاوة على ذلك لمحكمة النقض بطلب صريح لرافع الدعوى وبصفة استثنائية ان تأمر بإيقاف تنفيذ القرارات والاحكام الصادرة في القضايا الإدارية."...

وحيث تقدم الطالب بمقال رامي إلى إيقاف تنفيذ القرار عدد 733 الصادر عن محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط بتاريخ 2017/02/14 في الملف عدد 2017/7208/25، القاضي بتأييد الحكم المستأنف وبتسوية الوضعية وذلك إلى حين البت في الطعن بالنقض المرفوع من طرفه ضد القرار المذكور موضوع الملف عدد 2017/2/4/4442 استنادا للأسباب التي قدمها في عريضة النقض المتمثلة في عدم أداء الرسوم القضائية وكون القرار أيد الحكم الذي قضى بتغيير الإطار خارج ما يسمح به القانون وضدا على إرادة الإدارة.

وحيث انه بالاطلاع على أوراق الملف، يتضح انه ليست هناك ظروفا استثنائية تبرر الاستجابة للطلب.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض برفض طلب إيقاف التنفيذ وتحميل رافعه الصائر.

وبه صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط، وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة الإدارية (القسم الثاني) السيد سعد غزيول برادة **رئيسا**، والمستشارين السادة: سلوى الفاسي الفهري **مقررة** وسعاد المديني ومحمد بوغالب وأحمد البوزيدي **أعضاء** وبمحضر **المحامي العام** السيد حسن تايب، وبمساعدة **كاتب الضبط** السيد رشيد الزهري.

المملكة المغربية
المجلس الأعلى للسلطة القضائية
محكمة النقض